مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 16 / العدد: 1 (2021)، ص 36– 67

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

The role of Algerian small and medium enterprises in promoting exports outside hydrocarbons

مداني جمال الدين[1]، شنوف صادق[2]

[1] جامعة وهران2 (الجزائر)، dgamaldz@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران2 (الجزائر)، chennouf.sadok@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/09 تاريخ القبول: 2021/10/13 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

لطالما شكل موضوع ترقية تنويع و الصادرات الجزائرية جدل كبير ونقاش واسع في كل فترة يصاب بها الاقتصاد الجزائري بأزمة نقص مصادر التمويل، بسبب اعتماده الكبير على مداخيل الريع النفطي في ظل التقلبات المستمرة في أسواق النفط العالمية. و من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، باعتبارها بديل من البدائل التي يُعول عليها للخروج من تبعية النفط، حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل بعض الإحصائيات والنتائج التي يمكن من خلالها إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، والتي تبين من خلال النتائج المتوصل إليها في البحث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت بشكل ضئيل لم ترتقي إلي المستوى المطلوب الذي يجعل منها بديلا تصديريا منافسا للمحروقات.

كلمات مفتاحية: ترقية صادرات خارج محروقات، مؤسسات صغيرة و متوسطة جزائرية.

تصنيفات JEL : F16،M13،S35.

Abstract:

controversy and wide debate in every period in which the Algerian economy suffers a crisis of lack of funding sources, due to its heavy dependence on oil rent income in light of the continuous fluctuations in the global oil markets. And through this research paper, we will try to clarify the contribution of small and medium enterprises in the promotion of Algerian exports outside the hydrocarbon sector, as an alternative to reliable alternatives to get out of oil dependency, Where we relied on the analytical approach to analyze some statistics and results through which it is possible to highlight the role of small and medium enterprises in promoting exports, which showed through the results reached in the research that the contribution of small and medium results reached in the research that the contribution of small and medium enterprises was insignificantly not up to the required level that makes them a competitive export alternative for fuels**.**

Key words: promotion of exports outside hydrocarbons, small and medium enterprises Algerian.

JEL Classification Codes: F16,M13,S35.

المؤلف المرسل: مداني جمال الدين، **الإيميل**: **dgamaldz@gmail.com**

1.مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأضعف من بين قطاعات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يستدعي العمل على ترقيتهُ ودعمهُ وتطويرهُ والرفع من قدرته على المنافسة من جهة، وتنويع و ترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية ودخول الأسواق العالمية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تُعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي يتميز اقتصادها بالهشاشة وعدم التنوع في الإنتاج السلعي بل يتميز بالتنوع في الطلب على السلع المستوردة التي بلغت 23.8 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2021 أي ما يعادل 33%، أما من ناحية الصادرات التي تعتمد على الريع النفطي الذي شكل ما نسبته 98% من صادراتها، حيث يشهد هذا الأخير عدة تقلبات في الأسواق العالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعرف حالة إلا استقرار بسب تتابع

النكسات العالمية على غرار ما حدث سنة (2009 و2014) أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير وتسببت في انخفاض العائد من الصادرات النفطية و حدوث عجز في النمو الاقتصادي الجزائري.

وباعتبار تنويع الصادرات وزيادة مصادر دخل الدولة، حلقة من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها ومازالت تشهدها المؤسسات الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي حتى الآن، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه التحولات العالمية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى مُضاعفت الجهود والإصلاحات المتعلقة بقطاع (**م ص م**) وإدراجها كحلًا من بين الحُلول التي يمكن أن يُعول عليها كبديل لقطاع المحروقات، ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

1.1.فرضيات البحث:

- تشكل الصادرات الجزائرية جزء كبير من المحروقات، بينما صادرات (**م ص م**) تعتبر الحلقة الأضعف في التصدير خارج قطاع المحروقات.
- نفترض أن قطاع (**م ص م**) يشهد تطورا ملحوظا، لكن ليس بالقدر الكافي الذي يجعل منه مصدرا أساسيا للصادرات الجزائرية بديلا للنفط.

2.1.أهمية الدراسة: يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا هاما يتمثل في قطاع (**م ص م**) و الدور الذي أصبح تؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية،حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول و توفير مناصبا لتشغيل،و خلق الانسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصادي،بالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين

الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره بديلا لترقية و تنويع الصادرات خاصة في الاقتصاديات النفطية قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية.

1.3.الهدف الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلي إبراز الدور الأساسي، الذي يمكن أن يلعبه قطاع **(م ص م)**[*] ،في ترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات وعن الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية بالنهوض بهذا القطاع ليساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و التخلص من التبعية النفطية وترقية الصادرات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.4.المنهج المتبع في الدراسة: استعملنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى وهذا النوع من الدراسات كأداة لوصف قطاع **(م ص م)** في الجزائر ومختلف متغيراتها. كما تم الاعتماد علي المنهج التحليلي الاستنباطي لتحليل الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها من مختلف المصادر التي تدل علي إبراز مساهمة **(م ص م)** في ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

1.5.أقسام الدراسة: لتحقيق الغرض المرجو من البحث، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية ممثلة في:

1- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الإطار القانوني لها.

2- مسار تطور الصادرات و الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإطار القانوني لها:

يعد قطاع **(م ص م)** في الجزائر من بين أكبر القطاعات من حيث العدد، إذ أولت الدولة له عناية كبيرة قصد الخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات.

[*] **(م ص م)** :اختصار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

1.2.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:

لم تعرف الجزائر تنظيم حقيقي للـــ(**م ص م**)إلا في سنة 2001 أين تم وضع قانون رسمي ينظم حقيقة (**م ص م**) في الجزائر.ولقد عرف المشرع الجزائري (**م ص م**)وفق قانونين هما:

1.1.2. حسب قانون 2001:حسب التشريع الجزائري نجد أن المعايير المتخذة في تحديد(**م ص م**) هي:عدد العمال والجانب المالي، وذلك وفقا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12ديسمبر 2001،في مواده4- 5- 6- 7 التي جاءت كما يمي:

حيث أشارت الجريدة الرسمية في "**المادة 04**": يقصد بـــ (**م ص م**) تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات،التي تشغل من 01إلى 250عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100و 500مليون دينار."**المادة 05**": أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة: بأنها تلك التي تشغل مابين 50 - 250عامل، رقم أعمالها يتراوح بين 200إلى02مليار دينار "**المادة 06**":تصنف المؤسسات الصغيرة :بأنها تلك التي تشغل بين 10 -49عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار."**المادة 07**": "تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 9-1عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20مليون دينار. (سعيج و محصر،6-7 ديسمبر 2011، صفحة 4)

ويمكن تلخيص (**م ص م**) حسب التشريع الجزائري تحت قانون رقم 01-18الصادر في 12ديسمبر 2001كما يلي :

جدول 1: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	ح سنوية للميزانية
مؤسسة مصغيرة	1 - 9	أقل من20مليون دج	اقل من10مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من200مليون دج	اقل من100مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	من200مليون دج إلي2 مليار دج	من100- 500مليون دج

المصدر:(سيعج،محصر،2011،صفحة4)

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف(**م ص م**)،يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية، إستقلالية المؤسسة حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي: (داودي،2011، صفحة65)

- **الأشخاص المستخدمون**:عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**:هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثني عشر (12) شهر.

– **المؤسسة المستقلة**: كل المؤسسات لا تملك رأسمال بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف (**م ص م**).

2.1.2.حسب قانون 2017:حسب هذا القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير (**م ص م**) ،فقد عرفت هذه المؤسسات وفقا للمادة05بأنها: مؤسسة إنتاج سلعة /خدمات،تشغيل من 1 إلى 250 عامل،لا يتجاوز رقم إعمالها السنوي 04 ملايير دج،أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج،تستوفي معيار الاستقلالية. (عثماني،بجقينة،2013،صفحة287)

هذا وقد تطرق التعريف إلي التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية:"**المادة 08** " تعريف المؤسسة

المتوسطة بأنها مؤسسة تشغيل مابين 50 إلي 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها مابين 400 مليون و4 ملايير دج، وان تكون إيراداتها مابين 200 مليون دج إلى 1 مليار دينار جزائري."**المادة09**" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج، ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 200 مليون دينار جزائري."**المادة10** " تعريف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلي (9)عمال، وتحقيق رقم أعمال اقل من (40) مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20)مليون دج".

ويمكن تلخيص تصنيف (**م ص م**) حسب التشريع الجزائري تحت قانون رقم17– 02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 كمايلي:

جدول 2: معايير التميز بين (م ص م) في الجزائر لقانون 2017.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي بمليون دج	الحصيلة السنوية بمليون دج
مؤسسة صغيرة جدا	1 إلى 9	اقل 40	اقل 20
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	اقل 400	اقل 200
مؤسسة متوسطة	50إلى 250	400مليون إلى 4 مليار	200مليون إلى 1 مليار

المصدر: (بوقفة،2018،صفحة15)

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ ارتفاع في قيم رقم الأعمال والحصيلة السنوية، مقارنة بقانون 2001، وهذا راجع إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمتها.

2.2.مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويمكن الإشارة إلى أن تطور (**م ص م**) بالجزائر مر بثلاث مراحل،تتمثل في:

1.2.2.المرحلة الأولى (1963– 1982):اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم عمى تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية،وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلي تهميش قطاع **(م ص م)** وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية. (ابوبكر و واخرون،2017،صفحة 12-13)

2.2.2. المرحلة الثانية (1983 –1988): عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام **(م ص م)** في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وذلك باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، وهذا راجع للضرورة الاقتصادية والاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة، فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بـــــــ **(م ص م)**، حيث تم إدماجها في السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي.

3.2.2.المرحلة الثالثة: انطلاقا من سنة (1988):بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن اجل ذلك تم مايلي: (ابوبكر و واخرون، 2017، صفحة 4)

* صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.

* صدور قانون ترقية الاستثمار في 05/ 10/ 1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، و الاستثمار بحرية.

* الأمر رقم 01-03 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية **(م ص م)** في2001/12/12 والذي يهدف إلي: (عثماني، بجقينة،2013،صفحة 289)

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة، والرفع من مستوي النسيج المؤسساتي للـــ(م ص م).
- تشجيع الإبداع والابتكار وعملية التصدير.
- تسهيل توزيع المعلومات علي مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. مسار تطور التصدير خارج المحروقات في الجزائر:

يعتبر التصدير من المشكلات الرئيسية التي تسعى الدول إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية لأي اقتصاد، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جلب الثروة بالإضافة إلى ذلك تلبية لمختلف حاجياته الضرورية من الدول الأخرى.

1.3.ماهية التصدير: يلعب التصدير دورا كبيرا في تنشيط الاقتصاد،حيث ظهرت أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس أخرى أعطت لو أهمية كبيرة واعتبرته من بين أهم مصادر خلق الثروة، ويساعد التصدير على تصريف المنتجات والمواد الفائضة عن حاجة الاقتصاد من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من جهة أخرى.

1.1.3.مفهوم التصدير:هناك الكثير من التعاريف للتصدير نذكر منها:

تعريف1: هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد. (حشمة،2012-2013، صفحة 50)

تعريف 2: يقصد به بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجيا إلى مراكز تسويقيا، أو بتعبير أخر من أحد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجيا السوق آخر تمثل في ونفس السلعة جزء من احتياجها. (العلواني و واخرون،2017، صفحة 4)

وكتعريف شامل لمصطلح التصدير:"بأنه عبارة عن العملية التي تشمل بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية. (بن طيرش،2016-2017،صفحة73)

2.1.الدافع من عملية التصدير:يمكن حصرها فيما يلي: (حشمة،2012-2013، صفحة51)

* يعتبر التصدير منفذ بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية؛

* نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية؛

* عجز السوق المحمية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل؛

2.1.3. أهمية التصدير: تبرز أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة وذلك كما يلي: (قريبي، 2013-2014، صفحة 81)

– **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه.

– **خلق فرص عمل جديدة**: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق أسيا من خلق فرص عمل جديدة، والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية.

– **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات**: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحمية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

2.3. التصدير في الجزائر:إن التصدير في الجزائر يرتكز أساسا على قطاع الطاقة الذي يعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة، والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

1.2.3.مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات:يمثل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 1/3الناتج الإجمالي، ويمده 2/3إيرادات الموازنة و98%من الإيرادات الخارجية، ويجمع معظم المحللين على أن السلطات الجزائرية لم تتمكن من إيجاد الآلية الناجعة التي تمكنها من تحرير الاقتصاد . (طبايبية و سعيدي، 2014، صفحة 9)

1.1.2.3.مخاطر التبعية للقطاع النفطي: إن هذه التبعية المتزايدة تجعل اقتصاد الجزائر مهدد بتدهور عوائد هذه الصادرات ويترتب عليها جملة من المخاطر نذكر منيا: (طبايبية و سعيدي، 2014، صفحة 9)

* **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج**:إن الموارد النفطية هي طاقة غير متجددة و معرضة للنضوب نتيجة عمليات الاستخراج المستمر، لذا يتوجب الاستهلاك الأمثل لهذه الاحتياطات التي تتأثر إيجابا بعمليات الاكتشاف والتنقيب من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي.

* **مخاطر تقلبات الأسعار و الأزمات المالية**: إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية يؤثر في المداخل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية من الخارج واللوازم من وسائل الإنتاج، وقد أدت الانخفاضات المفاجئة في أسعار النفط إلى إحداث أثر سلبي على الاقتصاديات النفطية، فقد أدى هذا التدهور إلى التأثير على توازن ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي وسجل عجز في الناتج المحلي الإجمالي.

3.3. **تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات:** تتركز الصادرات الجزائرية في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات الذي يسيطر على أغلبية الصادرات الجزائرية نحو الخارج.ولدراسة مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات نتطرق إليها في الجدول التالي: (لعرابة،2019، صفحة66-67)

جدول رقم (03): يوضح الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2017. الوحدة مليون دولار.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	حصة	تطور
الأغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	348	1,13	6,42
الطاقة وزيوت المنجم	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	32864	93,84	16,45
المواد الخام	170	94	161	168	109	106	84	84	73	0,29	13,10
ن نسف ن	692	1056	1496	1527	14528	2121	1597	1321	1384	4,5	4,77
معدات الزراعة	-	1	-	1	-	2	1	-	0,26	-	-
سلع المعدات الزراعية	42	30	35	32	28	16	19	54	74	0,18	37,04
سلع إ غ غذائية	49	30	15	19	17	11	11	19	20	0,06	5,26
مجموع صادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	34763	100	15,78

المصدر: لعرابة،2019، صفحة66-67)

من خلال الجدول نلاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا نحو الخارج خلال سنة 2017 بحصة تقدر بـــــ 94.54% من القيمة الإجمالية من الصادرات، بزيادة قدرها 16.45%مقارنة بسنة 2016. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـــ 5.46%من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل 1.89 % مليار دولار والتي سجلت زيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016.

وهذا بالإضافة إلي مجموعة من المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل أساسا:

- نصف المواد التي تمثل 3.98% من إجمالي للصادرات، وما يعادل 1.38 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة 1% أي بـــ 348 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام وسلع المعدات الصناعية بحصة مطلقة بنسبة 0.21%.
- السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص مرتفعة بـــ 0.06%.

1.3.3. ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من المحروقات: (لرقط،2015، صفحة 114)

إن الدولة التي تحقق المكاسب من التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي هي تلك الدولة التي يكون هيكل صادراتها متنوعا، أي تقديم منتجات متنوعة إلي الأسواق الدولية، ومنه فان توزيع الصادرات شرط مهم لتحقيق المكاسب من الاندماج.كما أن الفوائض التجارية السابقة مصدرها ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وبالتالي ارتباط الميزان التجاري بها بشكل مباشر. إذن فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مادة أولية واحدة لتحقيق المداخيل من العملة الصعبة.و الشكل التالي يوضح تماثل اتجاه تطور الميزان التجاري والصادرات من المحروقات.

الشكل 1: مقارنة تطور الميزان التجاري والصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 –2013.

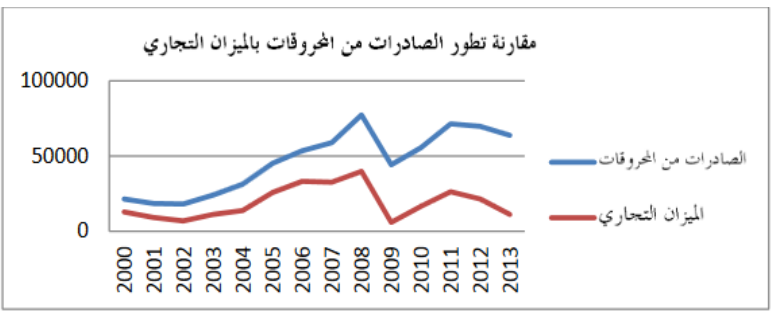

المصدر:(لرقط،2015،صفحة114).

تعتمد الجزائر إذن على المحروقات وخاصة النفط في تحقيق مداخيلها، مع أنها لا تمتلك التأثير في السوق النفطية حيث تشير الإحصائيات لسنة 2013 أن الجزائر احتلت المرتبة السادسة عربيا في الإنتاج (1.2 مليون برميل في اليوم)وفي الاحتياط (12.2 مليار برميل عند نهاية السنة)،إذ مثلت 5% من الإنتاج العربي و 3% من إنتاج دول الاوبيك و 1.6%من الإنتاج العالمي،كما أنها لا تمتلك إلا 1.7 % من الاحتياطي العربي و 1.2%من احتياطي دول الاوبيكو0.99% من الاحتياطي العالمي. مادام أن الميزان التجاري يتبع الصادرات من المحروقات، فانه يخضع مباشرة للتغير في أسعارها الدولية. لهذا نجد أن اتجاه الصادرات من المحروقات والميزان التجاري يتخذ نفس اتجاه تغيير الأسعار.

2.3.واقع التصدير خارج المحروقات التحديات والعراقيل: (لعرابة،2019، صفحة 68)

يواجه قطاع التصدير في الجزائر عدة عراقيل وتحديات تحد من حجم الصادرات خارج المحروقات، وبقي الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع واحد ووحيد للتصدير والمتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المورد الأساسي الجاذب للعملة الأجنبية، والمحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية.

1.2.3.واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر:من أجل إعطاء نظرة أوضح وأشمل لواقع التصدير في الجزائر نقوم بدراسة الجدول التالي:

الجدول 4 : يوضح الصادرات خارج المحروقات للفترة 2008-2016.الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ص خ المحروقات	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	2063	1781
إج صادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883
نسبة	2.44	2.35	2.67	2.8	2.86	3.09	4.11	5.45	6.16

sources:(CNIS, sérine 2005-2015, p 1-5)
(CNIS, rapport annuel , 2016 p18)

يلاحظ من خلال الجدول سيطرة شبه كمية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات بنسب تفوق 94% من إجمالي الصادرات، وهو ما يدل بأن الجزائر طيلة فترة الدراسة من 2008- 2016لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير. بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لم تتعدى 6%وهذا ما يعني بأن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات المنتجة لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد.الأمر الذي يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر كثيرة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق العالمية.

3.3.3.مشاكل التصدير في الجزائر خارج المحروقات: (زواوي،2017، صفحة379-380)

تعتبر عملية التصدير عملية مركبة ذات تشعبات وفروع، تخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات الاقتصادية الدولية، لذلك تظهر باستمرار مجموعة كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية. وبالنسبة للجزائر التي تعترض صادراتها خارج

المحروقات عدة مشاكل مما اثر سلبا على قيمة الصادرات، ومن ثم على الاقتصاد الجزائري، ومن بين القيود نجد:

1.3.3.3. المشاكل على المستوي الجزئي:

- النظر الاستراتيجي لدى المسير الجزائري إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال إدارة الأعمال والتسويق ما يشكل معضلة حقيقية للمنتوج الجزائري في الأسواق العالمية.
- التطبيق العشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.
- افتقاد المنتجات الوطنية لجودة المنتج تماشيا مع المتطلبات العالمية، أي ضعف المنافسة.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، مما أحبط محاولة الابتكار والإبداع لدى العمال.
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي.
- عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكفل بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، ما أدى إلى عدم إيجاد مصالح تهتم بعملية التسويق،واستعمال تقنيات الإعلام التجاري.

2.3.3.3.المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب إستراتجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية، والتي تعتبر جزء ضروري لتنمية الصادرات،وتحقيق تنافسية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقدم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، إضافة إلي غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح، باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- اقتصار نشاط التصدير على (**م ص م**) التي لا تتحكم في إدارة الأعمال ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق مع المواصفات الدولية.
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية مقارنة بالسلع الأجنبية ولاسيما الصينية.

3.3.3.3.المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:(سعيدي،2002، صفحة 12)

ومن أهم المشاكل التي يمكن ان تواجه العملية التصديرية والمتعلقة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي نجد:

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلي غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة لواقع التصدير.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية، مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير في بلادنا، وعجز المصدر الجزائري.

4.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد مهم في الاقتصاد الجزائري إلا أنها لازالت لم تبلغ المستوى المطلوب ويبقى النفط يحتل المرتبة الأولى من الصادرات.

1.4.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:(لقرع،2019،صفحة 176)

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع **(م ص م)** لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدها اثبت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك، وبالنظر إلي الإصلاحات وبرامج التأهيل المسطرة للرقي بهذا القطاع،أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية، وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية.

الجدول 5: تطور عدد (م ص م) في الجزائر 2008– 2017.

السنوات	مؤسسات خاصة	مؤسسات عامة	المجموع	كثافة م ص م [1]
2008	1074236	267	1074503	26
2009	1022231	390	1022621	25
2010	934057	532	934569	23
2011	851511	542	934569	21
2012	777259	557	777816	21
2013	711275	557	711832	20
2014	658737	572	659309	18

2015	618515	557	619072	16
2016	570240	598	570838	16
2017	518900	625	519526	15

1.تعبر كثافة (**م ص م**) عن عدد هذه المؤسسات لكل ألف نسمة.

المصدر: (لقرع،2019، صفحة 176)

من خلال الجدول رقم يتضح أن العدد الإجمالي للـــ(م ص م) في الجزائر عرف تزايدا مستمرا من سنة لأخرى،حيث مع نهاية سنة 2016بلغ عددها1022621مؤسسة مقارنة بـــ519526 مؤسسة في نهاية سنة 2008بزيادة قدرت بـــ96.8%،وبلغت 1074503مؤسسة في عام 2017، وهذا بفعل السياسة المنتهجة من طرف السلطات العمومية والرامية لتشجيع الاستثمار من خلال دعم وتمويل إنشاء المؤسسات في القطاع الخاص،وهذا مؤشر دال على مدى الاهتمام بهذه المؤسسات بمختلف قطاعاتها وذلك لدورها الفعال الاقتصادي والاجتماعي من خلال الدعم حكومي والبرامج التوجيهية وتوفير آليات لتنشيط وإزاحة العراقيل عن هذه المؤسسات.ونتيجة للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تقلص عدد (**م ص م**) العمومية،بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي،حيث أن النسبة الغالبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتركز في القطاع الخاص بنسبة 99.96% ،وتستحوذ المؤسسات العمومية على نسبة 0.04%فقط.

وبالرغم من تطور عدد (**م ص م**) من سنة لأخرى، إلا أن ذلك يبقى ضئيلا وغير كاف خاصة إذا ما قارناه مع بلدان أخرى لعب قطاع (**م ص م**) دورا هاما في تطورها و تنميتها، فبالنظر إلى كثافة هذه المؤسسات، فهي في تطور مستمر ولكن لم تصل إلى متوسط الكثافة المعتمدة عالميا (45 مؤسسة لكل ألف نسمة)،فلم تتعد الكثافة نصف المتوسط العالمي إلا بعد سنة 2015 (23مؤسسة لكل ألف نسمة)،لذا يتطلب مضاعفة عدد هذه المؤسسات في الجزائر حتى تصل إلى المعايير العالمية في عدد

تستطيع تأدية الدور المنوط بها في مجال التشغيل و خلق القيمة المضافة وتنويع الصادرات.

2.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:

تعتبر الجزائر من الدول السباقة لترقية (**م ص م**)، قصد تشجيعها لترقية الصادرات خارج المحروقات باعتبار التبعية الكبيرة لها بنسب محصورة بين 93% و 97%وهذا ما يظهر سيطرة المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، وباعتبار أسواق النفط العالمية في تقلب مستمر وتدني أسعار النفط إلي ادني مستوياته ما انجر عنه عدة أزمات اقتصادية ضربت العالم عامة والجزائر خاصة، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر إقتصادها كثيرا من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط، لذلك فقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مداخليها من العملة الصعبة، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها (م **ص** م)التي تقوم بتصدير منتجاتها.

3.4. التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات: (علام، 2017-2018، ص53)

يعتبر مؤشر التنوع السلعي للصادرات من أهم المؤشرات الدالة على ديناميكية الدولة و قدرة منتجاتها على المنافسة الدولية، الجزائر و باعتبار تركيبة صادراتها فانه يميزها الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات مهيمنة على حجم الصادرات بنسبة شبه كلية كما إن الملاحظ في تركيبة الصادرات خارج المحروقات يجد أنها يمكن أن تقسم لـــ3أصناف رئيسية منتجات نصف مصنعة، منتجات غذائية، مواد خام، لتأتي مواد التجهيز الصناعي و المواد استهلاكية غير الغذائية وكذا التجهيزات الفلاحية بنسب ضئيلة جدا و شبه منعدمة غير أننا فضلنا إدراج أهم المنتجات فقط من خلال مرحلتين:

1.3.4.التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات فترة (2005-2016): إن مجهريه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و هامشيتها صعب من عملية التحليل

والمقارنة بين سنوات الدراسة، فالملاحظ من خلال الجدول يجد بعض المواد والمنتجات لا تصدر بشكل متتالي حيث تصدر بشكل غير منتظم من سنة لأخرى.

الجدول 6: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات فترة (2005–2010).

مليون دولار أمريكي.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
زيت النفط	314,09	269,45	326	534,486	140,94	220,66
أمونياك	156,77	156,64	182	298,48	76,38	119,08
نفايات مختلفة حديد ألمنيوم نحاس	158,67	242,58	77	275,24	48,91	35,95
قصب السكر	-	-	-	-	5,80	70,86
هيدرو كربونات دورية	10	53,17	-	55,77	-	-
هيدرو كربونات دورية	10	53,17	-	55,77	-	-
هيدروجين وغازات نادرة	28,96	25,6	30	46,71	19,92	17,90
كحول غير حلقية	23,87	31,96	37	-	6,68	13,03
الحديد الدرفل	41	79,1	113	-	-	-
زيك حام	38,05	81,09	65	50,96	18,41	39,58
ماء معدني، مشروبات غازية	7	10	17	28,83	12,86	13,09
تمور	-	20	23	-	-	11,32
عجائن	-	-	-	4,31	9,43	-
جلود مدبوغة	-	-	-	-	-	17,49
فواكه وخضر مبردة	-	-	-	1,21	11,83	-
أحذية معدنية	-	-	-	-	-	-
آلات الغسيل	-	-	-	-	-	-

source:-(bulletin PME , 2005-2011).
- (bulletin PME, 2011-2016).

الجدول 7: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات فترة (2010-2016).

مليون دولار أمريكي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
زيت المتطور	492,4	370,24	721,55	458,75	279,39	219,12
أمونياك	189,22	175,76	223,43	166,54	305,09	174,20
نفايات و حديد ألمنيوم خاص	-	-	-	-	-	-
قصب السكر	108,97	41,55	174,48	114,77	95,17	79,80
هيدرو كربونات دورية	-	-	-	-	-	-
هيدرو كربونات دورية	32,48	-	-	-	-	-
هيدروجين وغازات نادرة	43,23	11,08	27,45	23,61	11,96	0214,50
كحول غير حلقية	16,16	12,02	25,95	22,13	17,15	18,30
الحديد الدرفل	-	-	-	-	-	-
زنك خام	13,39	-	-	3,45	-	-
ماء معدني، مشروبات غازية	11,05	13,80	17,33	-	-	-
تمور	11,11	15,33	17,48	24,62	24,94	22,40
عجائن	-	-	-	-	-	-
جلود مدبوغة	9,71	-	-	-	-	-
فواكه وخضر مجففة	-	6,16	18,43	-	-	-
أسمدة معدنية	-	5,37	13,59	64,06	158,06	215,50
آلات الخسيل	-	370,24	-	-		1,00

source:-(bulletin PME , 2005-2011).
- (bulletin PME, 2011-2016).

من خلال الجدول أعلاه تظهر الهيمنة الكبيرة للمحروقات حتى على الصادرات خارج المحروقات وذلك لسبب واضح باعتبار ارتفاع أسعار البترول و بالتالي ارتفاع أسعار مشتقاته (زيوت النافطا الناتجة من تقطير زفت الفحم)التي مثلت ما يفوق الـــ50 % في سنة 2011 وفي سنة 2013 حيث بلغت 721.55مليون دولار أي ما يفوق 50%، من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وذلك لتحسين أسعر البترول فيما تراجعت في السنوات الأخيرة 2015-2016و ذلك لانخفاض أسعار البترول

بسبب الأزمة البترولية باعتبارها من مشتقات البترول ،كما كان تصدر الأمونياك بشكل منتظم حيث بلغ سنة 2011ما يقارب 189.22مليون دولار بنسبة 26% وأيضا في سنة2015 حيث بلغ 305.09 مليون دولار أي ما نسبته 30%، أما المنتجات الأخرى و الغير طاقوية فنجد القصب السكري بقيمة ضئيلة جدا تتمثل في 79.80مليون دولار بنسبة 10 %من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وهذا يكشف عن مدى العجز الكبير الذي يعاني النسيج الصناعي و الفلاحي الجزائري فيما تتوزع باقي النسبة على منتجات أخرى كالتمور والمياه المعدنية و الأسمدة و الجلود التي تصدر بشكل غير منتظم من سنة لأخرى .وبالتالي وحسب تحليل صادرات الجزائر الإجمالية وكذا خارج المحروقات فإنها تبقى تعاني إشكالية التبعية للمحروقات كما أن الاضطرابات على مستوى ميزان مدفوعاتها نتيجة حتمية للاضطرابات في أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من جهود الدولة و الحكومات المتعاقبة منذ عشرية من الزمن بتشجيع كل ما من شئنه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

4.4. علاقة تطور تعداد (م ص م) وتطور قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005– 2016):

أن تنويع مصادر الثروة من أهم ميزات (**م ص م**)التي تعمل على خلق التميز و الإضافة، غير أن واقعها في الجزائر مناقض تماما لما هو منتظر منه.حيث يبين الجدول التالي العلاقة التي تربط تطور (**م ص م**)والصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016.

الجدول 8: تطور (م ص م)و الصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016.مليون دولار أمريكي

السنوات	تعداد م ص م	%	تطور ص خ المحروقات	%
2005	342788	-	930	-
2006	376767	10	1185	21.5
2007	410959	9	1309	9.5
2008	519526	20	1893	30
2009	587494	11	1232	50
2010	619072	6	1369	10
2011	659309	6.5	2163	36
2012	687386	-	1878	-
2013	747934	8.5	1011	85 -
2014	820738	9	1370	40
2015	896811	8.5	2335	41
2016	1014075	11.5	877	166-

source:-(bulletin PME , 2005-2011).
- (bulletin PME, 2011-2016).

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور تعداد (**م ص م**) بالمقارنة مع تطورات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لها تأثير يمكن أن يوصف بالطفيف حيث تطور خلال فترة 2005-2011 تعداد (**م ص م**) بما يقارب 659309 مؤسسة، بما نسبته 50% كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تطورا يمكن أن يوصف بالبطيء خلال نفس الفترة بما نسبته57 %دون إهمال والتراجع بين عامي 2008و 2009، و هو ما يعكس وجود علاقة ترابط ضعيفة بين تطور تعداد (**م ص م**) و الصادرات خارج قطاع المحروقات، و من أهم أسباب ذلك في هذه الفترة

الاهتمام لكبير بهذه المشروعات بداية الألفيات خاصة ما يعرف بالقانون التوجيهي سنة 2001.

كما أن الأمر لا يختلف كثيرا عن الفترة السابقة من الدراسة من حيث تطور تعداد **(م ص م)** من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة التطور من سنة 2012- 2016 32% أي بوتيرة اقل من وتيرة الفترة السابقة من الدراسة، في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات تقهقرا واضحا حيث لم تتجاوز 7% طوال سنوات الدراسة بل انخفضت بما نسبته 85%مابين سنتي 2012،2011 بالرغم من ارتفاع عدد**(م ص م)** بنسبة 8.5%في نفس الفترة وهذا ما يؤكد تراجع و عدم استمرار فعالية للـــ**(م ص م)** في التصدير الكلي وخارج المحروقات و كذا فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال خلال السنوات الأخيرة.

5.4.توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات: يعرف إنتاج **(م ص م)** محدودية واضحة ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي: (علام، 2017-2018، صفحة58-59)

جدول رقم(09): توجهات قطاع (م ص م) والصادرات خارج المحروقات سنة 2016.

قطاع نشاط م ص م	بناء وأشغال عمومية	طاقة ومناجم	فلاحة وصيد	صناعة	خدمات
نسبة هيمنة كل نشاط	30	0.55	1.2	17.20	51.52
توزيع ص خ المحروقات	منتجات نصف مصنعة	سلع غذائية	منتجات التجهيز ص	سلع التصدير غير غذائية	منتجات خام
نسبة إنتاج	71	12	3	1	13

المصدر:(علام،2017-2018،صفحة 59).

باعتبار التباين الحاصل بين التطور الكبير للـــ (**م ص م**) و ضآلة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات وبناءا على معطيات الجداول السابقة يمكن توضيح مدى المساهمة التي تلعبها (**م ص م**) الجزائرية في التصدير خارج المحروقات حيث من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح قطاعات الأنشطة التي تهيمن عليها المؤسسات(**م ص م**)،والتوزيع السلعي لأهم الصادرات خارج المحروقات لسنة 2016 يمكن ملاحظة مايلي:

- تمثل المنتجات نصف المصنعة ما نسبته 71%حيث تتكون في مجملها من مشتقات البترول كالزيوت البترولية و المواد الآتية من تقطير النفط.
- منتجات التجهيز الصناعي تشكل ما نسبته 3%حيث تتمثل في منتجات تحويل الحديد و الرصاص و النحاس.
- تمثل السلع الغذائية نسبة ضئيلة حيث تقدر صادراتها بـــ 12%و تتمثل في سلع زراعية القصب السكري، التمور، العجائن و مشتقاتها و بعض العصائر المشروبات الغازية.
- تمثل سلع التصدير غير الغذائية نسبة ضئيلة جدا حيث تقدر ب1% و تتمثل في بعض أسلاك التوصيل وآلات الغسيل أما صادرات المنتجات الخام فتتمثل في الفوسفات و الجلود المدبوغة.
- ومن حيث توجهات نشاط (**م ص م**) وحسب الجدول دائما فهي متوجهة بشكل كبير نحو قطاع الخدمات أي 51.52%، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة و وهي القطاعات البعيدة كل البعد عن التصدير وهو ما يفسر ضعف وهامشية التصدير خارج المحروقات في الجزائر بسبب تركز هذه المشروعات في قطاعات محلية النشاط فقط.

لتبقى مساهمة (**م ص م**) في التصدير محصورة في ثلاث قطاعات متمثلة وبنسب شبه منعدمة في قطاع الصناعة و الذي بدوره يتمثل في الصناعات الغذائية المتجسدة في

العجائن و العصائر والمشروبات و قطاع الفلاحة و الصيد البحري ،أما القطاع الأخر فيتمثل في الطاقة و المناجم حيث يتجسد دور(**م ص م**)في بعض الصناعات الأستخراجية بسبب هيمنة المؤسسات الكبرى.

5.خاتمة:

وكحوصلة لما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، يمكن القول إن مساهمة (م ص م) الجزائرية في التصدير خارج المحروقات تعتبر جد ضعيفة ومحدودة حيث تمثل نسبة مجهريه مقارنة بقطاع المحروقات، وتتركز في قطاعات محلية النشاط كالخدمات و البناء و الأشغال العمومية ما يجعلها بعيدة عن التجارة الخارجية،كما أن دخولها عالم التصدير تعترضه عدة مشاكل ومعيقات تجعلها عاجزة أمام المنافسة والتصدير نحو الخارج، وتبقى نسبة الصادرات من المواد الطاقوية تسيطر على الصادرات الجزائرية وتحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمداخيل الدولة من العملة الصعبة.

1.5.النتائج: ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها ما يلي:

1- شهدت الفترة المدرسة من تاريخ الاقتصاد الجزائر تطورا ملحوظا في نمو (**م ص م**) وهو ما يبين جهود الدولة الجزائرية في تطوير هذا النوع من المؤسسات ورغبتها الواضحة في توسيع صادرتها والتخلص من تبعيتها للمحروقات.

2- تعرف صادرات الجزائر تبعية كبيرة للمحروقات وسيطرة كلية طول فترة الدراسة.

3- تعتبر التشريعات والقوانين الجزائرية أهم العراقيل التي تعترض نمو (**م ص م**) كونها بيئة غير ملائم ومساندة لهذا النوع من المؤسسات وهو ما يتمثل في الوعاء العقاري، والتسهيلات في منح القروض والإعفاءات الضريبية وسرعة معالجة الملفات الاستثمارية، والتسهيلات الجمركية وتحرير التجارة الخارجية للوصول إلي الأسواق العالمية.

4- إن الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات المتأتية من قطاعات(**م ص م**) و الصناعة والزراعة والخدمات ..الخ. ساهم مساهمة جد ضعيفة في الناتج المحلي الخام وبالتالي تأثير جد متواضع على النمو الاقتصادي.

2.5.التوصيات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تعتبر كحلول من أجل الوصول إلى تنويع اقتصادي وتطوير فعلي للـــ(م ص م)، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1- العمل على الاستفادة من مداخيل النفط في حالات ارتفاع أسعاره، في دعم (**م ص م**)التي بدورها تساهم في تنويع الإنتاج الوطني حتى يكون الاقتصاد الجزائري قادر على مواجهة الأزمات العالمية النفطية آو غير النفطية مثل جائحة كورنا سنة 2019.

2- تشجيع ومتابعة نمو (**م ص م**) بشكل يحقق التوازن الجهوي مما يتيح تكافئ الفرص.

3- تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات التمويلية والاهتمام بإجراء الدورات التدريبية لأصحاب (**م ص م**)، خاصة في مجال التسيير والتسويق وأسس التصدير..الخ.

4- غرس ثقافة التصدير لتشجيع تدويل نشاط(**م ص م**)على إنتاج منتجات تنافسية يمكن أن توجه للأسواق العالمية وذلك عن طريق التغطية التأمينية المناسبة والحوافز الضريبية والجزائية المناسبين.

5- ضرورة إنشاء شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير حتى يتمكن المصدر من الاطلاع على كافة تطورات الأسعار العالمية ومن ثم رسم خطة تصديرية.

6- الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في (**م ص م**) لتحكم في التكنولوجيات الحديثة من اجل تحسين جودة الإنتاج والمنتجات لمنافسة المنتجات الأجنبية.

7- الاستعانة بتجارب دولية في مجال تطوير (**م ص م**) من اجل اكتساب الخبرة في مجال تسيير (**م ص م**). مثل التجربة الايطالية،والتركية، الماليزية وغيرها من الدول الرائدة.

8- غرس ثقافة إنشاء (**م ص م**) لدي الشباب وخرجي الجامعات الجزائرية باعتباره أسلوب لخلق الثروة.

9- توجه الشباب حاملي المشاريع إلي الأنشطة التي تلبي متطلبات السوق الوطنية والدولية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

10-ضرورة تكثيف جهود الهيئات والسياسات الداعمة للـــ(م ص م)،وضرورة مرونة المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما لها أمام الاستثمار.

6.المراجع:

1-سعيج عبد الحكيم سعيج، و محصر مريم، 6-7 ديسمبر 2011، تاهيل وترقية (م ص م)في الجزائر، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة (م ص م)،جامعة حمة لخضر،الوادي – الجزائر.

2-داودي الطيب، دور (م ص م) في التنمية الواقع والمعوقات- حالة الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2011، العدد11.

3-عثماني مباركة،بجقينة مصطفى، (م ص م) في الجزائر- الواقع والتحديات،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،2013 ،العدد 35(02).

4- بوقفة عبد الحق، مايو عبد الله، مساهمة (م ص م) في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية،2018، العدد الخامس.

5-سالم ابوبكر،واخرون،2017،العراقيل والتحديات التي تواجه(م ص م)في الجزائر،ملتقى وطني حول اشكالية استدامة (م ص م)، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي – الجزائر.

6-حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر،(2012-2013)،(رسالة ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية - اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر.

7-العلواني عديلة،و واخرون 2017،دور تحفيز الانتاج في (م ص م) في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى وطني حول اشكالية (م ص م) في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي- الجزائر.

8-بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في (م ص م)الجزائرية(اطروحة دكتورا)، (2016-2017)، قسم العلوم الاقتصادية - تخصص تجارة دولية ،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر.

9-قريبي ناصر الدين، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير)، (2013-2014)، قسم العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي، جامعة احمد بن محمد، وهران- الجزائر.

10-طبايبية سليمة، سعيدي و وردة، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات- الواقع والتطلعات المستقبيلية،مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،2014، العدد15.

11-لعرابة عبد الوهاب، مساهمة (م ص م) في الجزائر على ضوء التجربة التركية دراسة حالة الجزائر للفترة(2002-2017)(رسالة ماستر اكاديمي)،2019،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر.

12- CNIS, sérine 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieursde l'Algérie par groupes D'utilisation, p: 1-5.

13- CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, p18.

14-لرقط فريدة، افاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد،مجلة الاقتصاد الصناعي ،جوان 2015،العدد08.

15-زواوي فضيلة،إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد اقتصادي، 2017، المجلد7، العدد2.

16-سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، 2002، العدد01.

17-لقرع فايزة، دور (م ص م) في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،2019، المجلد 15، العدد20، صفحة 176.

18-علام محمد رضا، دور(م ص م)في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2005-2016) (رسالة ماستر اكاديمي)، (2017-

2018)، قسم العلوم التجارية-تخصص مالية تجارة دولية،جامعة محمد بوضياف،لمسيلة– الجزائر.

19- bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2005-2011.

20- bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2011-2016.